الآثار الاقتصادية للفساد في العراق
فترة ما بعد ٢٠٠٣

د. محمد عبد صالح حسن

مركز الدراسات القانونية و السياسية
جامعة النهرين

تعد ظاهرة الفساد وانعكساتها السلبية واحدة من أهم المشاكل التي يعاني منها العراق بعد التغير السياسي عام ٢٠٠٣ لأسباب تتعلق بانعدام سلطة القانون وتدني مستويات الرقابة في المؤسسات الحكومية ووجود الحماية الضمنية داخل المؤسسات للمفسدين في الهرم الوظيفي وقد ترتب على هذا الحال ظهور آثار سلبية في الجانب الاقتصادي تمثلت بتعزيز مشكلة التضخم والبطالة وحجم المديونية الخارجية ... وبطبيعة الحال فأن الآثار الاقتصادية قد ولدت آثاراً اجتماعية انعكست من خلال تدني مستوى القطاع التعليمي والصحي وكذلك توسيع حجم التفاوت بين دخول فئات المجتمع وتزايد حالات الفقر وتأثيراته على معدلات الجريمة والسرقة والاحتيال .

مشكلة البحث : أن التغيير السياسي الذي حدث في العراق عام ٢٠٠٣ وشيوع حالة الفوضى قد ساهم في تفشي ظاهرة الفساد وخلق آثار اقتصادية سلبية ساهمت في تدني مستويات التنمية في مجمل القطاعات .

هدف البحث : توضيح آثر الفساد في تعزيز الآثار الاقتصادية السلبية في مجمل القطاعات . ووضع السبل الكفيلة لمعالجته .

تم تقسيم البحث الى ثلاث فقرات تناولت : مفهوم الفساد والفساد البيروقراطي ، و مظاهر الفساد البيروقراطي وآلياته ، وأخيراً تطرق البحث الى الآثار الاقتصادية للفساد ، من خلال متابعة تأثير الفساد في تعزيز التضخم والبطالة والمديونية الخارجية .